

أيتها اللبنانيات، أيها اللبنانيون...

يشرفني ان اتوجه اليكم اليوم كمرشح لرئاسة الجمهورية في ظروفٍ دقيقة يمر بها لبنان والمنطقة، وفي وقتٍ بدأت رئاسة الجمهورية تستعيد بريقها ومكانتها بفضل المواقف المشرفة لرئيس الجمهورية الحالي العماد ميشال سليمان، بعدما امعن فيها عهد الوصاية تغيباً وتهميشاً وتقزيماً على مدى أكثر من ربع قرن.

ايها اللبنانيون...

اتوجه اليكم وكلي ثقة بأن موقع الرئاسة لا يزال، بعد اتفاق الطائف، يتمتع بصلاحياتٍ مهمة، وقادراً على لعب دور محوري في توجيه بوصلة الحياة السياسية اللبنانية في الاتجاه الوطني الصحيح، إذا شغله رئيس يختاره اللبنانيون، من خلال ممثليهم.

ان التهميش الذي اعترى موقع الرئاسة بفعل الوصاية، لا يُعبر عن حقيقة الوضعية الدستورية والقانونية والسياسية له. فالرئيس السيادي القوي متى وُجد، استطاع تطبيق النصوص الدستورية كما يجب وخدمة الأهداف الوطنية وتحقيق المصلحة اللبنانية العليا.

## **في الدولة والكيان**

ايها اللبنانيون...

ان المرحلة التي يمر بها لبنان هي من اخطر المراحل في تاريخه المعاصر، فالدولة والكيان باتا رهن الاستهدافات المتواصلة والمباشرة. إن الدولة لا تحتل من يُقاسمها السلطة والقرار

ويُعطل مؤسساتها ويقوض مرجعيتها، والكيان لا يحتمل ما يخل بتوازناته ويضرب ميثاقته ويهدد عيشه المشترك.

وفي هذا السياق، اتوجه بأسئلة عدة لكلّ منكم:

هل انتم راضون عن الحالة المزرية التي وصل اليها لبنان؟

هل تشعرون بالطمأنينة تجاه دولتكم وحاضرکم ومستقبلکم؟

الا تساوركُم جميعاً الشكوك ويعتريكم القلق والهواجس مما يتم التحضير له في العلن وفي الخفاء، ومما تخبئه لكم الأيام؟

الا يملككم القلق على الدولة وسلطتها، وعلى مجتمعنا؟

من منكم لا يتحسس احباط الشباب اللبناني وغضبه، وسعيه الدائم وراء الهجرة بحثاً عن فرصة عمل من هنا ، او هرباً من واقعٍ امني واقتصادي وسياسي مأزوم من هناك؟

ايها اللبنانيون...

ان الأزمة المستمرة تحدونا الى القول إنّ أعمال البعض، عن دراية أو عن غير دراية، تؤدّي الى تقويض اسس الدولة وتهديد الكيان وتغيّير وجه لبنان المشعّ .

لبنان الذي نعرفه يتغيّر في اتجاه الأسوأ، ويزول شيئاً فشيئاً. لبنان الذي نعرفه صار كالشمعة التي يشح نورها تدريجياً، والخشية ان نصل الى وقتٍ ينطفئ فيه النور كلياً، ويصبح لبنان الذي حلمنا به مجرد وهم او سراب، إذا استمرت الأوضاع على هذا النحو، وإذا استمر تعاطينا معها بهذا الشكل.

إن لبنان اليوم مسلوب الإرادة والقرار، والدولة مُعطّلة ومشلولة وعلى قاب قوسين من ان تتحول الى دولةٍ فاشلة.

إن المسؤولية الوطنية تحتم علينا اليوم التكاتف جميعاً حتى نحطم قيود الخوف والقلق والفوضى، فنهرع الى انقاذ الجمهورية ومنتصر لمفهوم الدولة على حساب الدولة.

### في استعادة قرار الدولة

ايها اللبنانيون...

ان مصادرة قرار الدولة هي حالةٌ متمادية ينبغي معالجتها جذرياً حتى تصبح استثناءً من الماضي، ولا تُكرس كأمر واقع يطبع حاضر لبنان ومستقبله.

إن التحدي الأهم الذي اريد خوض غماره من خلال ترشحي للانتخابات الرئاسية، يكمن في تطبيق الدستور والسهر على تنفيذ القوانين بما يكفل إعادة قرار الدولة الى الدولة، وبما يكفل عودة الدولة دولة!

ان حل اي من المشكلات التي تعانيها الدولة، لا يقوم على مجرّد التمنيات والتصريحات فحسب، وإنما على اتخاذ القرار وتنفيذه. فالدولة تمتلك الأدوات التنفيذية لبلورة تطلعاتها قراراتٍ إجرائية بما يكفل للمواطنين جميعاً التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية من دون خوفٍ أو ترددٍ، ومن دون قمعٍ أو إرهاب.

إنّ الدولة هيبة، وهيبة الدولة من هيبة الرئاسة.

ان موقع رئاسة الجمهورية هو نقطة الانطلاق في دينامية استعادة الدولة من قمة الهرم الى القاعدة، وهو نقطة الارتكاز في مسار تصحيح الوضع المُثقل بالثغرات، والأخطاء في الممارسة، والخلل في التوازنات.

### في الثوابت الوطنية

ايها اللبنانيون...

ان المرحلة التي نمر بها لا تحتمل أنصاف الحلول ولا انصاف المواقف ولا انصاف الرؤساء.

ان شعار "الوسطية" تحوّل الى رماديةٍ مميتةٍ نتجت عنها سياسة عدم الوضوح واللاقرار واللاموقف.

ان الواقعية السياسية التي يتغنّى بها البعض تحوّلت الى خضوعٍ واستسلامٍ وتعايشٍ مريرٍ مع الأمر الواقع.

من هنا، فإن استقامة الحياة السياسية الوطنية لا يمكن ان تتحقق الا بناءً على الاعتراف الواضح بجملة ثوابت غير خاضعة للنقاش وشكّلت جوهر إعلانٍ بعدا ومذكرةٍ بركي الوطنية، ومنها:

1. استقلال لبنان الناجز في ظل دولة حرة وقادرة، تفرض سيادتها بمؤسساتها الشرعية حصرياً.

2. احترام الدستور والالتزام به نصاً وروحاً، والحرص على تطبيقه من دون استنساب.. او فتوية او تدويرٍ للزوايا، تحت اي مبررٍ كان.

3. حياد لبنان كضمانة لاستمراره وطناً محصناً في مواجهة محاذير تمدد الحروب والصراعات الخارجية نحوه، مع التشديد على التضامن مع العالمين العربي والدولي، في ما يتعلق بالقضايا الإنسانية والسياسية المحقّة، وفي طليعتها قضية فلسطين.

### في اتفاق الطائف

ايها اللبنانيون...

ان التحديّ الكياني الذي نواجه اليوم يحدونا اكثر فأكثر الى التمسك باتفاق الطائف كإطارٍ سياسي لتكريس الروح الميثاقية وتعزيز المفهوم الدستوري للحياة السياسية، وكسبيل لتحقيق التوازن الوطني واستعادة الجمهورية، على أن نعمل على سد ما ظهر فيه من ثغرات تطبيقية من خلال التجربة والممارسة في المرحلة الماضية، أساءت الى مسيرة الدولة وعمل المؤسسات وإنتاجيتها واستقرارها، خصوصاً في ما يتعلّق برئاسة الجمهورية وقانون الانتخاب. فلنعمل على سد هذه الثغرات، إن لجهة عمل رئاسة الجمهورية أم لجهة الإعداد لقانونٍ جديدٍ وعصريٍ للانتخابات النيابية فور الانتهاء من الانتخابات الرئاسية.

إن القانون الانتخابي الأمثل الذي نطمح اليه هو الذي يوازن بين حدّين، حدّ المحافظة على العيش المشترك، وحدّ تأمين التوازن وصحة التمثيل على المستوى الوطني. إن القوانين الانتخابية المشوهة والبتراء قد تسببت بتهميش فئاتٍ لبنانية واسعة، وأدّت الى تأجيج العصبية الطائفية والمذهبية.

## في الدولة وحصريّة السلاح

ايها اللبنانيون...

ان ترشحي الى رئاسة الجمهورية ينبع من اقتناعٍ داخلي بضرورة عدم التفريط بالتضحيات الجليلة التي قدمها ويقدمها اللبنانيون بمختلف انتماءاتهم من اجل الوصول الى وطنٍ منيع يؤمن العيش الكريم والحر لأبنائه.

ان هذا الترشح هو محاولة متواضعة لاختصار طريق الجلجلة التي يسلكها اللبنانيون منذ زمنٍ طويل ثمناً لتمسّكهم بالإستقلال والحرية والسيادة ، وصولاً حتى تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة كاملة .

ان الحفاظ على لبنان يقتضي تثبيت منطلق الدولة وعمل جميع فئات الشعب اللبناني على إعلاء شأن الدولة والإقرار بسموّ الدستور، واحترام القوانين والإلتزام بمتطلبات قيام الدولة. فليس هناك من دولة في العالم ترضى أن يقاسمها حزب أو تيار السلطة والقرار أو أن يكون قرارها خاضعاً لسلطة وتأثير هذا الفريق أو ذاك. ولذلك لا تهاون ولا تساهل في مبدأ " حصريّة السلاح" بيد الدولة وتحت إمرتها.

إن الدولة التي نريد هي التي تحافظ على ارضها وعلى هويتها الوطنية، حتى لا يصل اللبنانيون الى وقتٍ يشعرون فيه انهم غرباء عن ارضهم.

نريد دولةً تحمي شعبها وتفرض الأمن حتى يعم الأمان والاستقرار والطمأنينة.

نريد دولة تحترم شعبها وتوفر له العدالة الاجتماعية وتسهر على كرامته الإنسانية.

نريد دولة تحافظ على شبابها وتمدهم بكل اسباب البقاء والصمود، لا دولة تهجر الكفاءات والأدمغة وتستورد الأعباء والمشاكل.

نريد دولة متوازنة متكاملة في مؤسساتها وادائها، خصوصاً لجهة الفعالية والشفافية ومحاربة الفساد .

## في القضاء

أيها اللبنانيون...

للوصول الى كلّ ما تقدّم، لا بد من البدء بالقضاء. لا دولة من دون قضاء، ولا اقتصاد ولا أعمال ولا أمن ولا طمأنينة من دون قضاء.

إنّ نظامنا القضائي ليس بخير أبداً.

فالقوانين وُجدت في الأساس لتسهيل حياة المواطنين، لا لتعيقها، ولكن الأمور في لبنان ليست كذلك، فالإبطاء في عمل المحاكم انعكس سلباً على مجمل الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبنانيين.

ان المتغيرات التي طرأت على المنظومة التجارية والمالية في العقود الأخيرة، تقتضي إعادة النظر بأصول المحاكمات المعمول بها في لبنان، وإخضاع النظام القضائي اللبناني بحدّ ذاته، لإصلاحات جذرية.

إن تعليق الحقوق المُتنازع عليها لسنواتٍ واحياناً لعقودٍ من الزمن، في انتظار صدور الأحكام المُبرمة النهائية، يُفقد هذه الحقوق بعضاً، إذا لم أقل الكثير، من قيمتها، كما يؤثر سلباً على

عجلة الإقتصاد الوطني، ويُزعزع ثقة المواطنين بالقوانين التي ترعاها، ويجدوى اللجوء الى المحاكم من اساسه.

إن رؤيتنا لكيفية إصلاح النظام القضائي في لبنان تنطلق من جملة امور ابرزها:

- زيادة كبيرة في عدد القضاة.
- إعادة النظر بمهل الإجراءات القضائية في لبنان.
- إعادة النظر بوسائل التبليغات.

ومن جهة أخرى، لن أتساهل إطلاقاً في مواجهة فساد بعض القضاة وزبائنتهم، بل سأعمل مع الحكومة والإدارات المعنية لكشفهم وتحويلهم فوراً الى التفتيش المختص ومن ثم الى القضاء المعني.

ولا يكتمل الحديث عن إصلاح النظام القضائي إلا بالتطرق الى قضيتين اساسيتين: عقوبة الإعدام، وأحوال السجون في لبنان.

### في عقوبة الإعدام

إن حياة الإنسان هي هبة من الله، ولا يجوز بالتالي، الإقتصاص من جريمة معينة، من خلال تنفيذ عقوبة ترقى الى حدود الجريمة، مهما كانت دوافع هذه العقوبة ومبرراتها مُحَقَّةً. من هنا، ضرورة أن يلتزم لبنان التزاماً تاماً بإلغاء عقوبة الإعدام عملاً بمواثيق الأمم المتحدة، والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.



## في ملف السجون

إن التطرق الى موضوع العقوبات وتنفيذها، يفتح الباب تلقائياً امام قضية السجون في لبنان. إن للعقوبة داخل السجن، هدفةً واضحة تتعلّق بردع المجرمين وإعادة تأهيلهم ، تمهيداً لإعادة إطلاقهم ودمجهم في المجتمع، ولكن السجون في لبنان تحولّت الى مرتع للإجرام والشذوذ والإرهاب وتجارة المخدرات، وهذا ما يُحتمّ علينا المسارعة الى وضع الخطط والتصوّرات اللازمة لمعالجة هذه القضية المُزمنة.

## في المؤسسات الأمنية والعسكرية

أيّها اللبنانيون...

إنّ المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية هي عصب الأمن والاستقرار في لبنان. صحيح ان دور هذه المؤسسات قد تم تكبيله او تأطيره او حصره في اتجاهٍ مُعيّن طيلة عهد الوصاية، خدمةً لاجهزة المخابرات السورية ولبعض الدائرين في فلکها، لكن تحرير لبنان واستقلاله في العام 2005 لم يؤدّ الى عودة هذه المؤسسات لتلعب دورها الوطني الاستقلالي، بل إنها تحتفظ برواسب عهد الوصاية، وتتابع السير على النهج الذي اختطّته لها الوصاية، وكأن شيئاً لم يكن.

فهل يُعقل، ان يتم الكشف عن ملابسات كل العمليات التي استهدفت فريقاً معيناً، وهذا جيد ومطلوب، بينما العمليات والاستهدافات التي طالت فريقاً آخر، من محاولة اغتيال مروان حماده، واغتيال رفيق الحريري الى اغتيال محمد شطح وما بينها، تم تجاهلها ومحاولة التعتيم عليها، ولم يكشف عن اي خيطٍ فيها، إلا ما كشفته التحقيقات الدولية؟

إن المطلوب اليوم، هو تنقية عمل بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية من الشوائب، وإعادة وضعها على المسار الوطني الصحيح والمتوازن ، حتى تتمكن من توفير الأمن والحماية للبنان كله وللبنانيين جميعاً، من دون تفرقة او تمييز.

### في الاقتصاد والإصلاح السياسي

أصل الى الوضع الاقتصادي المعيشي الذي تدهور بشكلٍ مقلق في السنوات الثلاث الأخيرة، ما يحتمّ علينا التوقّف ملياً عنده، ووضع تصوّر واضح لكيفية وقف التدهور وإعادة إنعاش اقتصادنا الوطني.

إن الخطوة الأولى في أي إصلاح إقتصادي تتمثل بإعادة الأمن والإستقرار وإنتظام عمل المؤسسات الدستورية. فلا إصلاح إقتصاديا من دون إصلاح سياسي ، ولا تنمية إقتصادية ولا حماية إجتماعية ولا إستقرار ماليا مستداما إذا لم يسبقه إسترجاع كامل لمقومات السيادة الوطنية.

عودة هيبة الدولة هي عودة الثقة، والثقة هي حجر الأساس في اي بنيان إقتصادي وإصلاح إجتماعي.

### في تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودور الهيئات الناظمة

إن التحدي الأول أمامنا اليوم يكمن في إطلاق دورة النمو وخلق فرص عمل لإستيعاب طاقات الشباب اللبناني ووقف نزيف الهجرة والتخلص من آفات البطالة والفقير. النمو هو الطريق الأسلم إلى تمويل الخدمات الإجتماعية الضرورية للحياة الكريمة كما أن النمو هو السبيل الوحيد

للسيطرة على مشكلة الدين العام. إن أخطر ما في الوضع الحالي هو تنامي الدين بوتيرة أسرع من نمو الإقتصاد وهذا ما هو حاصل للسنة الثالثة على التوالي .

لذلك، وبهدف إطلاق دورة النمو وتعزيز الإنتاج وخلق فرص عمل نوعية وبأعداد كبيرة لا بد أولاً من الإستثمار في البنى التحتية من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يجب إعادة تفعيلها بعدما جمدت في القطاعات كافة. على أن تترافق هذه الشراكة مع تفعيل عمل الهيئات الناظمة للقطاعات حيث تشكل هذه الهيئات الضمانة لإستمرارية العمل، وتحول دون مشكلة تبدل الوزراء كل فترة فتتبدل معهم السياسات العامة والتوجهات الإستراتيجية.

### في الكهرباء والاتصالات

إنّ أول تطبيقات الشراكة المذكورة هو في قطاع الكهرباء الذي طال إنتظار إصلاحه. إن قطاع الكهرباء يتقل كاهل الدولة ويتسبب بنسبة 40 الى 60% من عجز الخزينة.

ثاني تطبيقات هذه الشراكة هو في قطاع الإتصالات الذي يشكل في عالمنا اليوم ، عالم إقتصاد المعرفة ، قاطرة النمو الأولى.

إن الهيئات الناظمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص هما ركنا الإصلاح في كافة الوزارات المنتجة للخدمات. يجب الإسراع في بناء هذه المنظومة التي تتلاءم مع متطلبات النمو، وتساهم في ضبط الإنفاق وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين وخفض التعريفات التي يدفعونها بدل الاستمرار في هدر المال العام وتحميل أجيالنا المستقبلية ديوناً لا طاقة لهم عليها، واستمرار الخدمات بنوعية متدنّية كما هي عليه الحال الآن.

## في الأسواق المالية

وبعد، فالكلام عن الشراكة يفرض النظر في ضرورة تطوير الأسواق المالية. وهو إصلاح هيكلي ضروري لتوزيع المخاطر وتطوير الشركات وتميئتها وتمويل مشاريع البنى التحتية ورفع إنتاجياتها كما أنها الوسيلة الفضلى للإستفادة من قدرات وطاقات الإنتشار اللبناني وتوظيفها في خدمة الإقتصاد الوطني والإستقرار الإجتماعي.

## في القوانين التجارية

لقد بات من الضرورة الاسراع في تحديث قانون التجارة والقوانين ذات العلاقة بأنشاء الشركات وتشغيلها وتعاطيها مع القطاع العام وتصفيئتها، مثل القوانين الضريبية وقانون الضمان الاجتماعي وأنظمتها. فلا وظائف ولا فرص عمل من دون شركات ولا حافز لصاحب العمل على قوننة وضع شركته ووضع عماله ما دامت المعاملات البيروقراطية معقدة ومكلفة وما دام فرض الضرائب والرسوم استتسابيا وما دامت الرشوة في الادارات متفشية.

## في النفط والغاز

أصل الى قطاع النفط والغاز. هذه الثروة المكتشفة حديثاً تشكل نعمةً للإقتصاد اللبناني . ولكي لا تتحول هذه النعمة إلى نقمة في حال خضعت لمنطق المحاصصة والزبائنية، فإنني عازم فعلاً على حماية هذه الثروة بكل ما أوتيت من قوة عبر اعتماد أقصى معايير الشفافية وقواعد الحوكمة الرشيدة، إن لجهة التعاقد مع شركات التنقيب أو لجهة إنشاء الصندوق السيادي

المؤتمن على عائدات القطاع أو لجهة إستقلاليته وإبعاده عن التجاذبات السياسية مهما كان الثمن.

## في السياحة

أيها اللبنانيون...

إذا كان النفط والغاز ثروة ما زالت كامنة تحت الأرض، فإن فوق أرض لبنان ثروة لا تقل عنها أهمية وتتمثل بالسياحة. لم نجن بعد إلا النذر القليل من خيراتها وذلك للأسباب السياسية والأمنية المعروفة. قطاع السياحة، وعلى الرغم من القيود المفروضة عليه وعلى مجمل القطاعات الإنتاجية يساهم بنسبة 18% من دخلنا القومي، ويساهم بإستيعاب نسبة مماثلة من قوتنا العاملة، فكيف لو توفرت الظروف الملائمة لنموه؟ فالسياحة توسعت اليوم لتشمل السياحة الدينية، وسياحة الأعمال، وسياحة الاستشفاء وسياحة البيئة، ولبنان في كل من هذه المجالات ميزات تفاضلية. ومن الأفكار البناءة التي من شأنها دفع لبنان إلى رأس قائمة الدول السياحية على المستوى العالمي، إنشاء هيئة وطنية لتنظيم المؤتمرات العربية والدولية في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية كافة، والمساهمة من خلال ذلك في وضع لبنان على خارطة السياحة العالمية.

## في إنشاء المناطق الحرة وتفعيل المطارات والمرافئ

لتحفيز النمو، وإستناداً إلى موقع لبنان الجغرافي وخبراته لا سيما في قطاع الخدمات والصناعة، لا بد من إنشاء مناطق حرة في مواقع عدة من لبنان، على الساحل كما في البقاع.

هذه المناطق تساهم في إستيعاب قوتنا العاملة وزيادة صادراتنا. إنشاؤها يتطلب سلة من التشريعات ، وتأهيلا على مستوى البنى التحتية. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر إمكانية إنشاء منطقة حرة في وسط البقاع وربطها بخط الحجاز كما إنشاء منطقة أخرى متخصصة بالصناعة المعلوماتية في مناطق جبلية، أو أخرى متخصصة بالصناعات المشتقة أو المرفقة بقطاع الغاز والنفط على الساحل. ولا ننسى أبداً ضرورة إعادة فتح وتشغيل وتطوير مطارات القليعات وحامات ورياق بحيث تلعب دوراً محورياً في تنمية الزراعة اللبنانية والاقتصاد بشكل عام عبر تصريف الإنتاج وتأمين ربطها بالأسواق الخارجية. لا يجوز في عالمنا اليوم، عالم العولمة والتواصل حصر لبنان وطاقاته الإقتصادية كلّها بمطار واحد . ولا يغيب عن بالنا أيضاً تطوير المرفأء اللبنانية وإعادة تشغيلها كلّ تبعاً لمواصفات موقعه، كإعادة الحياة مثلاً الى مرفأءي جونية وصور السياحيين، أيضاً وفق آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فكلّ من هذه المرفأء الموزعة على الأراضي اللبنانية يشكل قاطرة لنمو الإقتصاد الوطني المتوازن عبر تنمية إقتصاد المناطق والقطاعات كافة.

### في اللامركزية الإدارية

وفي إطار التنمية المتوازنة لا بد من إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية، الذي أعدته لجنة متخصصة شكّلها رئيس الجمهورية ميشال سليمان، لما يحمل من إيجابيات خصوصا لجهة الإستقلالية الإدارية والمالية للمجالس المحلية المنتخبة. أن الأوان لتطبيق اللامركزية الإدارية وفقاً لما ورد في إتفاق الطائف بهدف تحفيز التنمية المحليّة كما أثبتته التجربة في أكثر من بلد في العالم.

## في الصحة

لقد أن الأوان لثورة صحية فعلية من خلال تطبيق نظام تأمين صحي إلزامي يشمل جميع المواطنين اللبنانيين عبر تعميم البطاقة الصحية على جميع المواطنين ما يجعل كلفتها متدنية وفي متناول السواد الأعظم منهم، على أن تأخذ الدولة على عاتقها تمويل البطاقات لغير الميسورين. هذه نقلة نوعية ليس فقط لجهة تأمين جميع اللبنانيين صحياً، وإنما أيضاً لجهة فتح أفق التعاون كاملاً مع قطاع التأمين الخاص ما يشكّل محفزاً للاقتصاد، ويؤمن الخدمة الصحية المطلوبة بأقل كلفة ممكنة، ويجتنب الدولة كل الهدر الحاصل حالياً في هذا القطاع.

## في التربية

لقد بات قطاع التربية بحاجة إلى إعادة نظر شاملة نظراً لأهميته على أكثر من صعيد. فمجتمع الغد ليس سوى إنعكاس لواقع شباب اليوم وما يحصلونه من علم ومعرفة. في لبنان التفاوت كبير بين التعليم الخاص والتعليم العام على الرغم من الموازنة الضخمة جداً التي يلتهمها قطاع التربية من موازنة الدولة.

الحل الفعلي يكمن في اعتماد ما يسمّى بالبطاقة التربوية التي تمنحها الدولة لكل شاب وشابة وتمكنهم من طرق أبواب أي مدرسة أو جامعة يختارون. إن إعادة هندسة الإنفاق التربوي بهذا الشكل إنما يساهم في ترشيد الإنفاق والإستفادة من خبرات القطاع الخاص وتحفيز المنافسة الإيجابية بين المؤسسات التربوية الأمر الذي ينعكس إرتفاعاً في مستوى التعليم وانخفاضاً في الهدر الحاصل في فاتورة التربية.

## في واقع الإدارة ومكافحة الفساد

إنّ سياسات النمو وبرامج تحصين شبكة الأمان الإجتماعي لا بد أن تترافق مع إصلاحات جذرية لجهة مكافحة الفساد. فالفساد المزمن والمُستشري في معظم إدارات الدولة ومؤسساتها، سواء في دوائرها العقارية او المالية او الجمركية او غيرها، يأخذ اليوم اشكالاً متعددة، من رشاوى وتمير معاملات وعقود غير قانونية، مروراً بإخفاء أوراق رسمية، وصولاً الى تزوير مستنداتٍ قانونية وغيرها.

إن الإدارة وُجدت لخدمة المواطن وتسهيل عمله، وليس لتحويل المواطن رهينةً لدى بعض الموظفين الإداريين الذين يمارسون الابتزاز او التزوير او الاستنسابية طمعاً برشوةٍ من هنا، او تسهياً لصفقةٍ غير قانونيةٍ من هناك.

إن هذا الواقع داخل الإدارة اللبنانية، يُحتمّ تفعيل عمل اجهزة الرقابة والتفتيش في مؤسسات الدولة كافةً، لجهة مكافحة الفساد، ومراقبة عمل الموظفين الرسميين والتأكد من حسن تطبيقهم للقوانين، بغية مكافأة المُجلبين والمجتهدين، ومحاسبة المخالفين والمرتشين والمُقتصرين، وصولاً الى إحالة من يلزم منهم امام المجالس التأديبية او الجهات القضائية المختصة.

## في ضبط الموارد

إنّ ضبط الإنفاق الحكومي وتقليص العجز الذي بلغ في الفترة الأخيرة نسباً مقلقة تخطت كل المعايير المقبولة عالمياً، بات مسألة حياةٍ أو موت. فالجميع يدرك مخاطر تنامي الدين العام على الإستقرار النقدي والمالي.



أود أن أشير في هذا المجال إلى ثغرة هائلة جداً يجب سدها لما تسببه من هدر للمال العام وأذى ليس على المستوى الأمني والإقتصادي فحسب، إنما أيضاً لصورة لبنان واللبنانيين في الخارج. والمقصود هنا حالة التسيّب والفلتان المستشري على جميع المعابر الحدودية، بحرية جويّة وبريّة، والتي فتحت الباب أمام إقتصاد رديف ينمو كالجرثومة في جسد الإقتصاد الوطني ، وهو، إذا استمر ، سوف يدمّره.

لن أَرْضَى مطلقاً بالواقع القائم، وسأبادر، منذ اللحظة الأولى، إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الاعوجاج القاتل عبر تطبيق قانون الجمارك واستيفاء الرسوم من دون استثناءات لا مدنية، ولا عسكرية، ولا دينية، ولو اقتضى الأمر إلغاء مراسيم وسنّ أخرى، ولو اقتضى الأمر أيضاً تغييراً كاملاً في هيكلية وأشخاص الإدارات الرسمية المولجة مسؤولية المعابر، من جمارك، وقوى أمن داخلي، وقوى أمن عام وجيش لبناني.

لن أبقى على رزق سائب في الجمهورية، والذين تعلّموا الحرام، إمّا يتعلّمون الحلال من جديد، وإمّا يرحلون.

### في المكننة الإدارية

بغية تسهيل المعاملات الإدارية للمواطنين والشركات، والحد من الرشوة والفساد ومحاربة الثقل البيروقراطي، لا بد من الإسراع في تطبيق برامج مكننة الإدارة وإعتماد الشباك الإلكتروني كحجر أساس لمشروع الحكومة الإلكترونية الذي تفترض إعادة هندسة شاملة لمسالك العمل بغية تسهيلها وتقشير مهلها.

## في البيئة

أما وقد أشرنا إلى النمو فلا بد من التأكيد أن النمو الذي نريد هو نمو مستدام لا يكون على حساب ثروة لبنان الطبيعية : وديانه وجباله، هوائه ومائه. نحن نواجه اليوم الكثير من المشاكل البيئية وأهمها تلوث الهواء والماء وازمة معالجة النفايات الصلبة، بالإضافة الى تراجع المساحات الخضراء. البرامج والأفكار الإصلاحية في هذا المجال لا تعد ولا تحصى. ما نحن بحاجة إليه هو آلية اتخاذ القرار وإيجاد الموارد المناسبة، ولن أتأخر لحظة في تحقيق ذلك.

## في الزراعة والتنمية الريفية

ومن التحديات التي نواجهه، المحافظة على مجتمعنا الريفي وتنميته بشكل مستدام. وللزراعة الوطنية دور أساس في هذا المضمار. نستورد 80% من حاجاتنا الغذائية وهذا غير مقبول في بلد زراعي في الأساس كلبنان. من جهة أخرى القطاع يعاني من إنحسار الأسواق أمام إنتاجه. لذا إن إقتراحنا بإنشاء مناطق حرة وتأهيل المطارات وتخفيض كلفة الكهرباء وتطوير الأسواق المالية وتطوير شبكة البنى التحتية والتسهيلات الإدارية، إنما يسهل تصريف الإنتاج وفتح أسواق جديدة كما ويشكل دافعا لتحسينه عبر وجوب تقييده بالمعايير العالمية للاستيراد والتصدير.

## في الانتشار اللبناني

إنّ الانتشار اللبناني جزء لا يتجزأ من الجسم اللبناني. لن أغوص في التفاصيل، وهي كثيرة، لكنني مصمم على إعادة طرح فكرة إنشاء وزارة مستقلة للانتشار، لأنها وحدها الكفيلة بمتابعته والسهر على شؤونه كما نبتغي جميعاً.

## في حقوق المرأة

لن أختم قبل أن أقول إن التزامنا بحقوق المرأة هو جزء من إلتزامنا بحضارة إنسانية حجر أساسها حقوق الإنسان. لن نزايد في هذا الموضوع. وفي المجتمع برزت أخيراً حالة وعي وجهوزية للدفاع عن المرأة عندما تتعرض للعنف وللتمييز.

أبعد من ذلك، التزم بمراجعة كل القوانين التي تمسّ بحقوق المرأة أو تحد من طموحاتها، بغية تعديلها وتمكين المرأة اللبنانية، على غرار ما هو حاصل في المجتمعات المتحضرة كلها.

## في الربيع العربي

إنّ الإصلاحات كافة متى وضعت موضع التنفيذ ترتفع بلبنان الى مصاف الدول المتقدّمة، وتجعله مثلاً يحتذى في عالم عربي هو جزء منه ومحرك فاعل فيه.

إن موقع لبنان التاريخي والجغرافي يقتضي منه مواقف مبدئية واضحة من التطورات الإقليمية والدولية ، ولا سيما منها الربيع العربي ، بما لا يناقض مبدأ الحياد . ولذلك فإنني ، وعلى ضوء التجارب والقناعات المتراكمة ، أحرص على تأييد الربيع العربي كحركة تحرّر عابرة للحدود من جور الأنظمة الديكتاتورية والإلغائية ، على الرغم من الكبوات والعثرات الكثيرة التي يعانيها هذا الربيع ، وعلى الرغم من الخروج أحياناً عن مفاهيم الثورات التي قامت من أجل الحق والحرية .

وفي هذا السياق، أدين بشدة الأصوليات على أنواعها، والتكفير والتطرف، وأعتبرها الوجه الآخر للظلم والاستبداد، وسأعمل على محاربتها من دون هوادة نظراً لخطرهما وفتكها وإرهابها.

## في الوضع السوري

إنّ حالة الاستنزاف المؤلم التي تعانيها سوريا وشعبها تؤكد أكثر فأكثر أن الأوضاع لن تستقيم فيها إلا بإرساء نظام جديد يرتكز إلى القواعد الديمقراطية التي تحفظ التنوع ، وكل حل خارج هذا الإطار سيجعل سوريا عرضة للإضطرابات المستمرة . ولا يمكن لأي حل إلا أن يلحظ العودة الكاملة للنازحين السوريين إلى بلادهم ، وهو همّ أولي بالنسبة إلى لبنان لا يمكن المماثلة فيه على رغم التعاطف الكبير مع الإعتبارات الإنسانية .

## في القضية الفلسطينية

إننا ندعم بشكلٍ كامل جهود السلطة الفلسطينية في سعيها الدؤوب للتوصل الى حل نهائي على قاعدة مشروع السلام العربي الذي أقرته القمة العربية المنعقدة في بيروت عام 2002. وفي المناسبة، نجدد التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ورفض أي توطين لهم في لبنان تحت أي حجة من الحجج.

## في الشرعيتين العربية والدولية ومزارع شيعا

في ما يتعلّق بالتعاطي اللبناني مع الشرعيتين العربية والدولية، إنّ التزام الرئيس الدستور اللبناني يحتمّ عليه التزام الشرعية الدولية التي نصّ عليها هذا الدستور . وفي هذا السياق، فإنني مؤمن بأن أي خروج أو تملّص من مُلزمات الشرعيتين العربية والدولية والمتمثلة خصوصاً بقرارات مجلس الأمن الدولي ، يهدد لبنان بمحاذير خطيرة ويجعله عرضة للهزات والإهمال

والعواقب ، مع التأكيد على الدعم الكامل للمحكمة ذات الطابع الدولي من أجل لبنان بهدف إحقاق الحق وإظهار الحقيقة . لقد آن الأوان لوضع حد نهائي لظاهرة الاغتيال السياسي والإفلات من العقاب.

لقد أثبتت الوقائع أن لا مفر من تطبيق القرارات الدولية مهما كانت العقبات. إنني متمسك بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بلبنان ولا سيما القرارات 1559 و 1680 و 1701 ، ولا يمكن في هذا الإطار إلا تطبيق القانون الدولي في ما خص ترسيم الحدود مع سوريا وحل قضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

ولذلك سأطلب من الحكومة السورية التوقيع على محضر مشترك تعترف فيه بلبنانية مزارع شبعا لإرساله إلى الأمم المتحدة بهدف تثبيته دولياً وفرض الإنسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة .

### في الدفاع عن لبنان

إن الدولة اللبنانية هي وحدها المسؤولة عن حماية لبنان واللبنانيين والتصدي للإعتداءات الإسرائيلية على أنواعها . ولن أقبل في أي حال من الأحوال مصادرة قرار الدولة في هذا المجال لا حرباً ولا سلباً . إن قوة الدولة ليست بقوة جيشها وقواها الأمنية فحسب ، بل بقوة قرارها الشرعي، والتفاف اللبنانيين حولها، ومساندة العالم العربي والمجموعة الدولية لها.

أيتها اللبنانيات، أيّها اللبنانيون...

لأنني أطمح الى وطن ودولة، وأحمل مشروعاً وحلماً...

لأننا جميعاً بحاجة الى الدولة التي تحمي وترعى...

وحتى يبقى لكم الوطن والدولة...

وحتى يكون لكم ولأولادكم مستقبل أفضل...

ورئاسة لا تهاون فيها ولا ضعف أو تخاذل...

فإنني أتطلع من خلال انتخابات رئاسية ديموقراطية فعلية بعد طول انتظار ، إلى استعادة الثقة ببلبنان وثقة اللبنانيين بأنفسهم وقدرتهم متضامنين جميعاً ومن دون استثناء أحد ، على خوض رهان إنقاذ لبنان.

لقد عانينا جميعاً ويلات الحرب ومآسي نظام الوصاية و سطوة السلاح غير الشرعي، واعرف واشعر بما تشعرون واكثر. أنا من الذين اخذتهم الحرب اليها، وأنا بعد طالب، حين عزّ الواجب دفاعاً عن الارض والناس، فواجهنا الاحتلال والوصاية بكل صلابة وإرادة، حتى الموت والاعتقال... لنلاقي الحرية، ودافع اخوة لنا عن الجنوب حيث ولدوا وعاشوا حتى الموت والاعتقال في سجون اسرائيل... واستعادوا الحرية.

قد لا يلاحظ العالم كثيراً ما نفعله اليوم هنا ، لكنّه لن يستطيع ابداً ان ينسى ما فعله من سبقونا، من بشير الجميل، وكمال جنبلاط، والإمام موسى الصدر، ورينيه معوض، ورفيق الحريري وصولاً الى محمد شطح الذي لن أنسى صداقته وشهادته ما حييت.

نقف اليوم هنا لنقول معاً إنّ لبنان يستحق، وإنّ رئاسةً من قوة ثورة الأرز وحلم الشهداء لا يمكن إلاّ أن تنتصر... وستنتصر!

ليحيا لبنان!